كيف يُبدّل الاتفاق مع إيران وجهَ الشرق الأوسط؟

جورج سمعان

«خطوة أولى كبرى» و«تقدم مهم على طريق الامن والسلام يصب في مصلحة بلدان المنطقة والسلام العالمي». لكنه لا يخفي وجود «صعوبات هائلة» في هذا الملف. إتفاق الدول الخمس الكبرى والمانيا مع إيران «نقطة تحول»، على رغم انه «اتفاق على خطة عمل» لستة أشهر، كما وصفته مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون. أوصاف كثيرة أطلقت على ما تحقق في جنيف أمس بعد أيام شاقة من المفاوضات. لم تكن النتيجة مفاجئة. بدأ منذ الجولة السابقة قبل أسابيع أن ثمة ديناميكية جديدة باتت تحكم مسيرة الحوار، ولا بد لها أن تنتهي إلى ما انتهت إليه. لا يهم إن كثرت التفسيرات واختلفت. نادراً ما خرج نص دولي لا يحتمل مثل هذا التفسير وذاك. من القرار 242 و338 وحتى «جنيف 1» الخاص بالأزمة السورية. إنها الطريقة الوحيدة لخروج الجميع رابحين. «الكل رابحون وليس هناك خاسر». هكذا عبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. يجب أن تربح واشنطن ومثلها طهران لحفظ ماء الوجه ولإسكات الغاضبين على الضفتين وما بينهما.

الإدارة الأميركية كانت تستعجل انجازاً يقطع الطريق على تحرك الكونغرس لفرض مزيد من العقوبات على طهران. ويفتح الباب أمام تسوية معضلات كثيرة ملحة في المنطقة لا غنى عن دور إيران فيها. وحكومة الرئيس حسن روحاني كانت هي الأخرى تستعجل اغتنام الفرصة والباب المفتوح على رغبة الولايات المتحدة وروسيا، للتوصل إلى ما ينقذ البلاد والنظام معاً من الانهيار. ولم تكن التصريحات الأخيرة المتشددة في صفوف الطرفين سوى رسائل إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج. والهدف طمأنة المتشددين. كما أن التصلب والتعقيدات التي طبعت جولتي التفاوض كانت طبيعية ومتوقعة، لأنها عادة ما تسبق اللحظات الأخيرة من إبرام أي تسوية.

الاتفاق الأولي سيشكل نقطة تحول جوهرية. سيبدل وجه «الشرق الأوسط الكبير»، إذا اجتاز الطرفان امتحان الأشهر الستة. لذلك أثارت المفاوضات موجات من الغبار المصحوب بالغضب. في إسرائيل وبعض الدول العربية وحتى داخل الولايات المتحدة وإيران. سيبدأ عهد آخر في المنطقة يعيد رسم خريطة جديدة من العلاقات والمصالح والاستراتيجيات. ولعل أولى نتائجه طي صفحة الخيار العسكري. ولن يكون بمقدور حكومة بنيامين نتانياهو المستاءة، مهما بالغت في التباهي بقدرتها على التلويح بمثل هذا الخيار منفردة، أن تواجه إرادة المجتمع الدولي وقراره.

كان واضحاً في سير المفاوضات أن فرنسا حاولت إعاقة ما يعتبره بعض المتشددين «اندفاعة» وزير الخارجية الأميركي جون كيري لإبرام تفاهم في الملف النووي الإيراني، على شاكلة الاتفاق مع روسيا في شأن الملف الكيماوي السوري. وواقع الأمر أن جملة من الأسباب أملت على باريس مثل هذا الموقف قد يكون في مقدمها شعورها بأنه جاء نتيجة اتصالات سرية بين الأميركيين والإيرانيين. كما أنها خشيت أن تلدغ من الجحر الأميركي مرتين، كما حدث عشية الاستعدادات لتوجيه ضربة عسكرية لسورية. وبين الأسباب أيضاً أنها رغبت في كسب ثقة إسرائيل ليظل لها دور وموقع في أي تسوية إقليمية في الملف الفلسطيني أو غيره من الملفات. وثمة دوافع وجيهة أخرى أملت على باريس الدروي هو حفاظها على مواصلة التفاهم والتنسيق مع الدول العربية، الخليجية منها خصوصاً، التي لم تخف ارتيابها وامتعاضها وخشيتها من قيام اتفاق أميركي – إيراني على حساب مصالحها وموقعها... كما حدث ويحدث في الأزمة السورية.

ترغب باريس، مثلما تفعل روسيا التي تغازل مصر هذه الأيام، في السعي إلى ملء حيز من الفراغ في الشرق الأوسط، والذي قد ينجم عن انتقال الثقل الأكبر من الاهتمام الأميركي إلى شرق آسيا وجنوب شرقها ووسطها. وتسعى إلى مزيد من التنسيق مع مجلس التعاون، انطلاقاً من الأزمة السورية والملف النووي الإيراني الذي تتجاوز مخاوف الخليجيين منه الشق العسكري إلى المسائل السياسية. فهؤلاء يخوضون صراعاً مديداً ضد التمدد الإيراني في شبه الجزيرة وفي الشرق الأوسط عموماً. من اليمن إلى البحرين والعراق وسورية ولبنان وبعض فلسطين... وحتى السودان. ويدركون جيداً أن أي اتفاق بين واشنطن وطهران سيبدأ بالملف النووي ولا بد عاجلاً أم آجلاً من فتح الملف السياسي والاستراتيجي الشائك والمعقد.

ثمة مبالغة في الحديث عن انسحاب أميركي كامل من المنطقة. مثلما ثمة مبالغة في تقدير ما يتوافر لفرنسا وروسيا وغيرهما من وسائل وقدرات في السباق لملء الفراغ الذي سيخلفه هذا الانسحاب. لا يمكن الولايات المتحدة أن تدير ظهرها كاملاً للشرق الأوسط وحلفائها فيه. لا يمكنها أن تتخلى ببساطة عن استراتيجية جهدت في بنائها قواعد وعقوداً عسكرية واتفاقات ومصالح سياسية واقتصادية واسعة، منذ ما قبل تطبيق «مبدأ كارتر» أواخر السبعينات من القرن الماضي. وأنفقت في سبيلها الكثير من الضحايا والمال. فالاتفاق بين واشنطن وطهران قد يعني تجاوزهما مرحلياً الايديولوجيا وتغليبهما المصالح الآنية التي فرضتها ظروف خاصة على كل منهما. وهي ظروف معروفة ولا تحتاج إلى شرح. إدارة الرئيس باراك أوباما تسعى إلى تهدئة طويلة تحتاج إليها في منطقة تتبدل فيها الأوضاع على وتيرة سريعة ومفاجئة. كانت تعول على بروز القوى الإسلامية المعتدلة في دول «الربيع» العربي لتقيم نوعاً من التوازن في وجه التمدد الإيراني، أولاً، ولمواجهة حركات التطرف من «القاعدة» وشقيقاتها ثانياً. لكن ما حل ويحل بهذه القوى «الإخوانية»، خصوصاً في مصر، ثم تصدع الجبهة التي كانت تتشكل بين القاهرة وأنقرة وعواصم خليجية عدة، دفعاها إلى حوار مع طهران تأجل منذ توصية «تقرير هاملتون – بيكر» في الولاية الثانية للرئيس جورج بوش الإبن. ويعتقد المتحمسون للتطبيع مع الجمهورية الإسلامية أنها قد تكون عنصراً فاعلاً مع روسيا وأميركا في مواجهة التطرف الإسلامي والجهادي. ويمكنها أن تشكل مع العراق كتلة نفطية وازنة في السوق الدولية.

يمكن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن يؤكد أن مفاوضات جنيف لم تتناول أي ملف آخر غير الملف النووي، لكنه يدرك أن واشنطن – ومثلها موسكو – راغبة في تسوية لأزمة سورية. وهو ما سيفتح الباب إلى ملفات أخرى، من لبنان إلى العراق فأفغانستان ومناطق أخرى. أي بدء مسيرة إعادة إيران إلى موقعها في المجتمع الدولي. وهذا ما يثير حفيظة كثير من الدول العربية التي تخشى أن تمر التسويات على حسابها. ولا شك في أن بعض خصوم الجمهورية الإسلامية لا يغالي في الرهان على تبدل الأوضاع جذرياً وسريعاً في عدد من البلدان التي ترزح تحت تأثيرات إيرانية شتى، كما هي حال شمال اليمن والعراق ولبنان. فالتحالف بين طهران وقوى معروفة في هذه البلدان يتجاوز الخيارات السياسية. بات سنده الأساس دينياً إلى حد كبير، في ظل الصراع المذهبي في الإقليم، وإن حاول المتحالفون تغطيته بشعارات من قبيل «الممانعة» والمقاومة» وما شابه.

أي أن الاتفاق بين إيران والقوى الكبرى قد لا ينعكس سريعاً على الأوضاع في البلدان الثلاثة وأماكن اخرى في الإقليم. بل إن وجهة الأحداث في بيروت وبغداد لن تكون منوطة بمثل هذا التفاهم، بل بقدرة القوى المحلية وما تمتلك من أسباب القوة والمنعة. وأولها أنها قوى لا يمكن تجاهلها أيا كان حضور الجمهورية الإسلامية وتأثيرها، وقدرة خصومها أيضاً. صحيح أن القوى المحلية لن تظل على تشددها إذا كان على طهران أن تراعي شروط عودتها إلى أداء دور بناء في المجتمع الدولي. لكن الصحيح أيضاً أنها ستظل في المدى المنظور قادرة على تعديل ميزان القوى فلا تخسر الكثير مما جنت في السنوات السابقة. ينطبق هذا على العراق حيث الغلبة السكانية للطائفة الشيعية التي عرفت حتى اليوم كيف تحافظ على الحد الأدنى من وحدتها على رغم ما يعتريها من خلافات. كل ذلك من أجل توكيد ما تعده حقها «الشرعي» في الحكم استناداً إلى حجمها الديموغرافي. وكذلك الأمر في لبنان حيث يرى «الثنائي الشيعي» أنه يمثل نحو ثلث البلاد. وهو واقع لا يمكن أي تفاهم أو تسوية أن تتجاهله. أما سورية فأمرها مختلف تماماً حيث الغالبية السنية تسعى إلى استرداد ما تعتقد بأنه صودر منها منذ أربعين عاماً. تريد أن تسترد «شرعية» الحكم. لذلك تجهد إيران للحفاظ على تركيبة الحكم القائم في دمشق. وهي ترفض إلى اليوم أن تعلن موافقتها على مقررات «جنيف 1». ولا ريب في أنها ستظل تتمسك بالنظام القائم حتى وإن انتهت سورية إلى التفتيت والتقسيم.

لكن عودة إيران إلى حضن «الشرعية الدولية» لن تكون رهن الساعة الأميركية وتوقيتها. ستؤجج هذه العودة صراعات بينها وبين عدد واسع من الدول العربية التي كانت غائبة عن جنيف. من دول مجلس التعاون إلى مصر التي تؤكد في كل مناسبة أن أمن الخليج جزء من أمنها القومي. وستوقظ مخاوف وهواجس حتى لأقرب الحلفاء. ولا شك في أن موسكو تتخوف في سرها من التقارب المتسارع بين واشنطن وطهران التي لم تر في سنوات الحصار غير روسيا خياراً وحيداً في ظل غياب بدائل أخرى تناصرها في الساحة الدولية ودوائرها. ولعل ذلك كان أحد العوامل التي أملت على باريس التشدد في مفاوضات جنيف. فقد كانت فرنسا قبل العقد الأخير شريكاً اقتصادياً وتجارياً مهماً لإيران. وستجد نفسها بعد أي اتفاق في سباق محموم على السوق الإيرانية مع الشركات الأميركية والأوروبية المنافسة.

وأبعد من مخاوف روسيا وفرنسا وغيرهما، يظل الطقس العربي عموماً غير موات لهرولة أميركية نحو طهران، إذا لم يراع مواقع وأدوار ومصالح أهل الإقليم. سيظل مستحيلاً أن تركن الدول العربية إلى حضور إيران المتقدم في العالم العربي. وإذا كان أهل هذا العالم بعيدين عن جنيف وملحقاتها، فإنهم قريبون من ساحات العراق وسورية ولبنان. وإذا كانت الجمهورية الإسلامية مارست طويلاً دور «الممانع» والمعترض، ومثلها فعلت سورية طويلاً قبل أزمتها، وشكلتا عائقاً أمام كثير من التسويات والحلول، فليس أسهل من أن يواصل المعترضون على حكومة نوري المالكي مسيرة اعتراضهم. والمعترضون على سطوة «حزب الله» رفع الصوت عالياً ضد سلاحه وحرمانه من «شرعية» داخلية يعتقدون بحاجته إليها. والمعترضون على «جنيف 2» استعجال توحيد القوى العسكرية على الأرض، كما حصل أخيراً، بعد الحكومة الموقتة للمعارضة... لتشكيل جدار يستحيل القفز فوقه لتسوية في سورية تريح الأميركي وتعطي الإيراني والروسي ما يطمحان إليه. الطرق ليست معبدة كما يتصورون، لا إلى طهران ولا إلى واشنطن وبغداد ودمشق وبيروت و«جنيف 2»... وجه الشرق سيصاب بمزيد من الحروق والندوب.

عن «الحياة» اللندنية

حسابات الربح والخسارة في الاتفاق النووي

د . محمد السعيد إدريس

الاتفاق الذي تم التوصل إليه فجر يوم الأحد (24 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري) في جنيف بين مجموعة "5+1" وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، ترك اصداء قوية إقليمياً ودولياً، وعلى الأخص بالنسبة لكل من إيران و"إسرائيل" . وإذا كان الإيرانيون قد استقبلوا هذا الاتفاق بترحيب حذر، فإن "الهلع" كان رد فعل "إسرائيل"، ونستطيع من خلال تحليل مضمون هذا الاتفاق الخروج بنتيجة مهمة مفادها أن إيران استطاعت أن تحصل من خلال هذا الاتفاق، الذي يعد مجرد اتفاق مرحلي لستة أشهر، على ما يمكن وصفه ب "اعتراف ضمني" بحقها في تخصيب اليورانيوم، وهو الحق الذي أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئي بأنه "خط أحمر" .

فقد نص الاتفاق الذي تم الوصل إليه على وقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم فوق نسبة 5% مقابل تخفيف محدود للعقوبات المفروضة على إيران . والقول بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم فوق نسبة 5% يعني استمرار تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ال 5%، وهذا ما عدّه الإيرانيون اعترافا بحقها في التخصيب . ومن هنا جاء حديث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن بلاده ستعلق تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ال 20% لمدة ستة أشهر، مع الاستمرار في أجزاء أخرى من برنامج التخصيب . ما يفهم من هذا التصريح أن إيران ترى أن الاتفاق اعترف بحقها في التخصيب عند حدود ال 5%، وأن وقف التخصيب عند حدود ال 20% ليس وقفا نهائيا، ولكنه وقف مؤقت لمدة الستة أشهر المحددة في الاتفاق، ما يعني أنه بعد انقضاء هذه المدة لن تكون إيران ملزمة بوقف عمليات التخصيب إلى مستوى ال 20% وإذا حدث ذلك فإنه سيكون ضمن شروط جديدة ومكاسب جديدة لإيران .

إيران دعمت هذا المكسب بمكسب آخر يتعلق بعدم التعرض لمخزونها من اليورانيوم المخصب عند مستوى 20% . ومن ثم فإن هذا المخزون سيكون ورقة مساومة قوية، بعد انقضاء مدة الستة أشهر الاختبارية والعودة مجدداً إلى مائدة المفاوضات . أما المكسب الثالث فهو مكسب تخفيف العقوبات المفروضة عليها بما قيمته سبعة مليارات دولار في شكل تبادل تجاري .

هذه المكاسب الإيرانية حاول الطرف الآخر التقليل من شأنها من ناحية، والتعامل مع الاتفاق باعتباره خطوة أولية مهمة نحو "عالم أكثر أمناً" على نحو ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي رأى الاتفاق "خطوة أولى مهمة في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني" . ورأى أن الاتفاق سيمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية، وجدد الدعوة للكونغرس بعدم التصويت على عقوبات جديدة على إيران . أما جون كيري وزير الخارجية الأمريكي فقد توافق مع رئيسه على أن الاتفاق سيجعل من الصعب على إيران الاندفاع نحو صنع سلاح نووي، لكنه زاد على ذلك توضيحه لعلاقة الاتفاق بالاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم . فعلى العكس من الفهم الإيراني، رأى كيري أن هذا الاتفاق "لا يضمن أي اعتراف بحق إيران في التخصيب" ومن هنا جاء توضيح مسؤول أمريكي رفيع ضمن وفد التفاوض الأمريكي بأن الاتفاق "لا يعترف بحق إيران في التخصيب وإنما يعترف ببرنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني" .

هذا الاختلاف على هذه المسألة الجوهرية الخاصة بحق إيران في التخصيب يعكس مدى مركزية هذا الموضوع، ولكنه من ناحية أخرى وإن كان يتضمن ما يمكن عدّه إقراراً أو اعترافا ضمنيا بحق إيران في التخصيب، إلا أنه يكشف أيضا أن الاتفاق ليس إلا مجرد اتفاق اختباري مرحلي لإيران، وأنه لا يخرج عن كونه اختباراً لحسن نيّات الطرفين . فعلى سبيل المثال سيبقى الاتفاق مهدداً بتجاهل الكونغرس لمطالب الرئيس الأمريكي بالتوقف عن فرض عقوبات جديدة على إيران، فإذا اتخذ الكونغرس قراراً بعقوبات جديدة فستكون إيران غير ملتزمة بما تم الاتفاق عليه، وخصوصاً وقف التخصيب إلى ما فوق ال 5%، لكن الأهم هو وقف التطوير في مفاعل آراك للأبحاث الطبية الذي يعمل بالماء الثقيل والذي ينظر إليه على أنه قادر على إنتاج قنبلة نووية .

الاتفاق على هذا النحو يمكن اعتباره "حلاً وسطاً" بين الرؤية الفرنسية الأقرب إلى الموقف "الإسرائيلي" ومواقف دول عربية، وبين الرؤية الأمريكية – البريطانية . فمتابعة الموقف الفرنسي خاصة جولة المفاوضات التي سبقت جولة فجر الأحد الماضي (2013/11/24)، وتصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، خلال زيارته للكيان الصهيوني قبل عشرة أيام تقريبا، تكشف أن فرنسا لم تكن تبحث عن تسوية حل وسط مع الإيرانيين، وإنما عن محاولة تفكيك البرنامج النووي الإيراني إن أمكن، مع الإبقاء على الحصار والعقوبات .

أما الرؤية الأمريكية – البريطانية المدعومة من روسيا والصين وألمانيا، فهي رؤية البحث عن حل وسط من خلال اختبار النيّات الإيرانية وبالتحديد ما يتعلق بنية إيران في تصنيع أو عدم تصنيع قنبلة نووية . هذه الرؤية مضمونها احتواء البرنامج النووي الإيراني مع ميل لفهم يمكن وصفه ب "الايجابي" لنص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باتجاه يعطي للدولة الموقعة على هذه المعاهدة الحق في تخصيب اليورانيوم عند الحدود التي تضمن وتؤمن "سلمية" البرنامج النووي .

هذا الاتفاق تراه "إسرائيل" شديد السوء، لأنه لم يأخذ بالمنظور "الإسرائيلي" القائم على تفكيك كامل للبرنامج النووي الإيراني، وتسليم إيران كل ما لديها من مخزون اليورانيوم المخصب أيا كانت نسبته، ومنعها من التخصيب بشكل مطلق، كما أن هذا الاتفاق رسخ قاعدة الحل السلمي أو السياسي للبرنامج النووي الإيراني، واستبعد أي فرصة للحل العسكري الذي ظل كبار قادة الكيان يروجون له، وآخرهم الجنرال يعقوب عميدور الذي أنهى منصبه مستشارا للأمن القومي قبل نحو عشرة أيام، وهدد بأن "إسرائيل" تملك القدرة على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وحدها، وشل قدراتها على إنتاج أسلحة نووية لمدة طويلة، مشيرا إلى أن سلاح الجو "الإسرائيلي" نفذ في السنوات الأخيرة عمليات تحليق بعيدة المدى في كل أنحاء العالم في إطار الاستعدادات لمهاجمة إيران .

كل من تابعوا ضجيج الدعاية "الإسرائيلية" المكثفة ضد الولايات المتحدة وتقاربها مع إيران، وضد أي تفاهم على برنامجها النووي يخرج عن الشروط واللاءات "الإسرائيلية"، في مقدوره أن يقول إن "إسرائيل" هي الخاسر الأكبر في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة "دول 5+1" مع إيران، ففي الأسابيع الأخيرة تجاوزت "إسرائيل" كل مطالبها الخاصة بتفكيك البرنامج النووي الإيراني، ومنع إيران من أن تصبح دولة نووية "سلمية" خشية أن تتحول إلى دولة نووية عسكرية .

ففي اللقاء الذي جمع شمعون بيريز رئيس الكيان الصهيوني مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، طالب بيريز نظيره الفرنسي بقيادة مبادرة لتفكيك ترسانة إيران من الصواريخ البالستية البعيدة المدى . أما بينامين نتنياهو رئيس الحكومة "الإسرائيلية" فقد طالب في زيارته الأخيرة لروسيا ولقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بحل أو تسوية القضية النووية الإيرانية على نحو حل قضية السلاح الكيماوي السوري، أي التفكيك الشامل لكل المنشآت النووية الإيرانية .

الاتفاق الذي تم التوصل إليه أبعد ما يكون عن هذه الرؤية، لذلك سيتصاعد الضجيج "الإسرائيلي" لإفشال الاتفاق، وليس هناك من رهان أمام تل أبيب إلا بدخول الكونغرس طرفا رافضاً للاتفاق والسعي لتفجيره بإصدار عقوبات جديدة على إيران، أو العودة إلى التعقل وإعادة التفكير مع واشنطن في ما يجب القيام به بعد انقضاء مدة الأشهر الستة المقبلة، وتقييم مدى الالتزام الإيراني بالاتفاق .

عن "الخليج" الإماراتية

اتفاق كبير.. انتصار نسبي

د. داود هرميداس باوند ×

انتهى ماراثون جنيف الذي حبس الأنفاس، وأعلن وزراء خارجية البلدان الخمسة الأعضاء في مجموعة الـ«5+1» عن اتفاقهم. إن حضور هؤلاء الوزراء في فندق «كانديمندتال» في جنيف، كان إشارة إلى أن المفاوضات على وشك أن تؤدي إلى اتفاق. كذلك تشير الأخبار إلى أن هذه المجموعة قد اتفقت على 90 في المائة من الأمور، وتبقت 10 في المائة.

كان من المتوقع أن تنتهيا الأرضية لهذا الاتفاق، على الرغم من وجود توقعات بأن حل المشكلات سيحتاج إلى مفاوضات تستمر لستة أشهر أخرى، ولكن كبداية فإن الجو الإيجابي الجديد كان مناسبا من أجل الوصول إلى النتيجة اللازمة.

في اليوم السابق، كانت هناك أجواء جيدة ومناسبة تعمّ مفاوضات مجموعة الـ«5+1»، وكان مقدمة من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية تبعث الأمل. من المؤكد أن تغيير هذا الجو كان خطوة مهمة لا تؤدي إلى الاتفاق، ولكنها قد تؤدي إلى التفاهم.

في الجولة السابقة من المفاوضات، شهدنا وضع عراقيل وحواجز من قبل نتنياهو، وقد اتضح ذلك من خلال التصرفات الفرنسية في تلك المفاوضات، على الرغم من وجود مكتسبات جيدة لافتة للنظرة، ولكن في المرحلة الأخيرة تأجلت هذه الجولة بسبب وزير الخارجية الفرنسي، وفي هذه المفاوضات، بالنظر إلى المفاوضات التي تمت بين جون كيري وفابيوس لافروف، فإن هناك علامات على إيجاد أجواء مساعدة.

على كل حال، لقد بذلا جهودا من أجل أن يقنع أحدهما الآخر بالتخلي عن التشدد والنظرات قصيرة المدى. هذه الجهود كانت مهمة جدا من أجل الوصول إلى درجة من التفاهم من أجل تحقيق اتفاق.

من ناحية أخرى، أعلن أوباما عدة مرات أن التخصيب حق للإيرانيين، من أجل الأهداف السلمية. إن مجموعة هذه الأسباب والقرائن تبين الوصول إلى نوع من التفاهم والاتفاق في هذه الجولة من المفاوضات.

الاتفاق حصل ونحن في ضيق اقتصادي شديد. ومن ناحية أخرى، فإن اجتماع المجتمع الدولي وضعنا في ظروف خاصة، حيث إننا لو لم نخض المفاوضات الدبلوماسية، كنا سنشهد عواقب خاصة للبلاد. في هذا الحال جرى التوصل إلى اتفاق، ومنذ صباح اليوم شاهدنا كثيرا من ردود الفعل في داخل إيران وخارجها، إن هذا الاتفاق بمعزل عن نتائجه الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، يشير إلى أننا في بداية الطريق. وذلك لأن هذه النتائج سوف تؤثر على الاقتصاد قبل كل شيء، ومن ثم، وفي سياقها، سوف تظهر الآثار الاجتماعية. ولكن الأكثر تأثيرا من كل ذلك هو التأثيرات التي ستسببها هذه الاتفاقات للجو السياسي في البلاد، الخطط والبرامج التي حاول 18 مليون ناخب اختيارها من أجل تغيير الأوضاع السياسية القائمة في البلاد، وإيجاد انفتاح أكثر بالنسبة إلى ما مضى، وتهدئة الوضع الأمني في البلاد.. ذلك قد زرع آمالا، على الرغم من أنها لم تتحقق في المجال السياسي. ولكن بالنظر إلى الاتفاق الأولي فيما يتعلق بهذه المفاوضات التي أقيمت في جنيف، فمن المؤكد أنه سيكون لها انعكاسات إيجابية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وإلى حد ما السياسي أيضا.

وزير الخارجية الإيراني تحدث عن هذه المفاوضات بأداء مؤدب ودبلوماسي، وتكلم عن أجواء نصر للطرفين، وخلال هذه الأيام الأربعة، رأينا أن الأمريكان حققوا فوزهم أيضا، وهو تحقيق الدبلوماسية. فعلى الرغم من قولهم عدة مرات إن جميع الخيارات مفتوحة، فإنهم أكدوا مرات كثيرة على الحوار الدبلوماسي.

لكن يجب أن ننتبه إلى تصرفات وأفعال المتشددين في الداخل والخارج. للأسف، المتشددون هم جناح يفكر مثل إسرائيل «المتشددين في البيت الأبيض ومجلس الشيوخ الذين تكلموا خلال اليوم الثاني من المفاوضات عن تشديد الحصار». ولكن يجب أن يمشوا على خطوات الاتفاق الذي جرى، كي لا نخرج عن المسار الدبلوماسي. وكذلك المتشددون في الداخل، لأنهم لا يملكون نظرة عالمية، فإنهم يستمرون في ردود فعلهم وانتقاداتهم المتشددة. ولكن ردود الفعل هذه ترتبط بأداء المسؤولين رفيعي المستوى في النظام، والرسائل التي أعلنت اليوم من قبل القيادة ورئاسة الجمهورية تعكس إعلان الرضا عن اللجنة الدبلوماسية الإيرانية.

يجب أن ننتبه أيضا إلى هذه الملاحظة، وهي أننا حاليا في حالة انتصار نسبي، وباستغلال الفرصة المتاحة، يجب أن نصل إلى حالة النصر القاطع. لا يزال الحصار الأساسي كما كان. يجب أن نرى المصير الذي ستؤول إليه الأرباح النفطية المحتجزة في الدول الآسيوية، مثل الصين، الهند، اليابان وكوريا الجنوبية.

في النهاية، يمكن القول إنه بالنظر إلى أن المفاوضات في جنيف وصلت إلى مرحلة الاتفاق، يجب أن نتفاءل جميعا بهذه المفاوضات، وأن نقود مسيرة الاتفاق خلال مدة الستة أشهر بدراية وكياسة، نحو النصر الكامل.

× أستاذ في العلاقات والقوانين الدولية

عن «الشرق الأوسط»

«أوبك» والاتفاق الإيراني

رندة تقي الدين

عندما تم الإعلان عن الاتفاق المرحلي بين إيران والدول الست حول تجميد إيران برنامجها النووي العسكري لمدة ستة أشهر، شهد سعر النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً بحوالى دولارين للبرميل. ولكن هذا الاتفاق لا يعني في هذه المرحلة أن السوق النفطية العالمية ستشهد في الستة الأشهر المقبلة كميات نفط إيرانية إضافية في الأسواق. فيقول مسؤول رفيع من الصناعة النفطية العالمية، إن مع هذا الاتفاق لن يكون هناك المزيد من العقوبات على بيع النفط الإيراني. وإن خلال الستة أشهر لن يكون هناك تغيير أساسي في حجم مبيعات النفط الإيراني للعالم. فإيران ما زالت تبيع النفط لكوريا والهند والصين بسماح خاص من الولايات المتحدة waiver لهذه الدول. ولكن أوروبا كانت بسبب العقوبات أوقفت مشترياتها من النفط الإيراني. ورفع العقوبات عن النقل والتامين على مبيعات النفط الإيراني الحالية قد يزيد من مبيعات إيران إلى كوريا أو الهند بكميات ضئيلة جداً، حوالي مئتي ألف برميل في اليوم من النفط بسبب السماح للناقلات بنقلها ولكن العقوبات المالية والمصرفية الباقية ما زالت تخيف تجار النفط بالتعامل بشراء النفط الإيراني. ولكن هذه الكميات الضئيلة لن تأتي قبل بضعة أشهر. فإيران تصدر حالياً حوالي 900 الف برميل في اليوم من النفط وإنتاج البلد هو بمستوى 2.4 مليون برميل في اليوم بعد أن كان إنتاجه قبل العقوبات 3.4 ملايين برميل في اليوم، أي أنهم خسروا مليون برميل في اليوم بسبب سياسة النظام الإيراني. وكانت هناك عقوبات نفطية إضافية مبرمجة تم تعليقها بطلب من الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس قبل الإعلان عن الاتفاق مع إيران، ما جعل عدداً من المراقبين يقولون إن إيران تنازلت بالكثير بسبب ضغط العقوبات الحالية والتخوف من الآتية مقابل لا تنازلات من الدول الست على ما يهم الإيرانيين بشكل أساسي رفع العقوبات عن مبيعات النفط الإيراني عموماً وإزالة تجميد نظام التحويلات المصرفية لإيران في الولايات المتحدة ما يسمى swift.

وتقول مصادر الصناعة النفطية إنه طالما لم يحصلوا على ذلك لمدة ستة اشهر لن يكون التغيير أساسياً على الصعيد النفطي والعائدات الإيرانية. وكانت الأسواق العالمية استوعبت منذ فترة وبشكل واسع احتمال التوصل الى اتفاق مرحلي مع إيران على النووي. ويرى مسؤول رفيع في شركة نفطية عالمية أن ما يمكنه التأثير بشكل أساسي هو بعد ستة أشهر وإذا التزمت إيران بالتفتيش الفعلي على منشآتها النووية وإذا عادت الثقة بين الأسرة الدولية وإيران عندئذ تتأكد احتمالات رفع العقوبات تدريجياً على إيران وتبدأ أسعار النفط بالتراجع قليلاً. ولكن دول «أوبك» وفي طليعتها السعودية تبرمج إنتاجها حسب الطلب العالمي وهي فلسفة السياسة النفطية السعودية الحالية أن تبيع نفطها حسب كميات طلب زبائنها وهي حالياً تنتج 9.8 مليون برميل في اليوم من النفط، فـ«أوبك» تعقد اجتماعاً وزارياً الأسبوع القادم في فيينا وكما جرت العادة ستدرس الدول الأعضاء وضع العرض والطلب للسنة المقبلة لتكييف إنتاج المنظمة. إن الإنتاج الإيراني لن يلعب في هذه المرحلة دوراً أساسياً طالما بقيت العقوبات النفطية.

وإيران روحاني تبحث الآن عن تغيير نوعية العقود مع الشركات النفطية لتطور قطاعها النفطي، فوزير النفط الإيراني بيجان زانغنه شكل لجنة يديرها مهدي حسيني الذي لديه مهمة أن يدرس جذب وتنافسية العقود النفطية الإيرانية التي هي الآن عقود على أساس دفع أجور خدمات للشركات العالمية ما يسمى buy back ومهمة حسيني أن يدرس ما هو موجود من عقود جذابة لاستقطاب الشركات ولكنها مناقضة للدستور الإيراني. فيدرس مهدي حسيني ما قامت به دول نفطية عدة وأيضاً يستشير بشكل غير رسمي الشركات النفطية العالمية. فهم يقولون إنهم يريدون تحسين عقودهم التي تعود إلى التسعينات لاستقطاب الشركات لتطوير قطاعهم النفطي الذي تدهور بشكل كبير بسبب العقوبات. فمنذ عشر سنوات منعت العقوبات إيران من الحصول على تقنيات وخدمات مستخدمة في الغرب واستبدلت بتقنيات وخدمات من دول الشرق الأقصى مثل الصين، وهي أقل فعالية ونوعيتها ليست بالمستوى المطلوب، فالصناعة النفطية الإيرانية تراجعت، ولكن في الوقت ذاته خفضت العقوبات التدريجية إنتاج إيران النفطي، أي أن إيران حافظت على موارد نفط بقدر مهم ولكن لا يمكن البلد أن يرفع إنتاجه إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم، لأن ذلك سيأخذ بعض الوقت بعد إغلاق الآبار. ولكن بعد سنة بإمكان إيران أن تعود إلى إنتاج 3.5 مليون برميل في اليوم. والأسواق النفطية مدركة لذلك وتعرف أنها لا يمكن أن تملأ فجأة بفائض من النفط الإيراني.

فهذا يشير إلى أن وزراء أوبيك سيجتمعون في فيينا في ٤ الشهر المقبل على ضوء اتفاق جديد بين إيران والأسرة الدولية مع وزير إيراني جديد قديم هو بيجان زنغنة، فهو معروف لدى المنظمة، إذ أنه سبق وشغل منصب وزير النفط سابقاً في عهد الرئيس محمد خاتمي ومع ممثل إيراني جديد قديم في مجلس محافظي إيران هو كاظم بور أردابيلي الذي سبق لإيران أن رشحته ليكون أمين عام «أوبك» لينافس مرشح الخليج آنذاك الدكتور عدنان شهاب الدين مما عطل انتخاب الإثنين إلى أن تم انتخاب الليبي الحالي عبدالله البدري الذي يتم التجديد له باستمرار، علماً بأنه أنهى مهمته القانونية ولكن التجديد له يحل مشكلة عدم تمكن «أوبك» من تعيين بديل له، علماً بأن المرشح السعودي الدكتور ماجد المنيف لديه كفاءات كبرى لشغل هذا المنصب. ولكن على صعيد أسعار النفط، لن يؤثر الاتفاق بين إيران والدول الست على الملف النووي بشكل أساسي على أسعار النفط العالمية.

عن «الحياة» اللندنية